نص ردن

▪ علاء حسن

"طائفية" في ملهى ليلي

في احد الملاهي الليلية الواقعة في شارع العرصات بحي الكرادة، حصل احتكاك بين الرواد كاد يصل إلى مشاجرة بالأيدي ورمي القناني والكراسي، لأسباب تتعلق بدوافع طائفية، وبتدخل المكلفين بحماية امن النادي للحفاظ على أجواء الطرب والفرفشة، استمر المنهاج حتى ساعات الصباح بعد ما تحول "الاحتكاك الطائفي" إلى ممارسة رمي الأوراق المالية من فئة خمسة وعشرين ألف دينار على المطرب وفرقته الموسيقية.

رواد النادي الليلي نقلوا لإعلاميين تفاصيل تلك الليلة، وحملوا المطرب وفرقته مسؤولية "الاحتكاك الطائفي" فبعد أن صرخ عازف الإيقاع تحية خاصة لشباب الكاظمية ثار الآخرون من أهالي الاعظمية، وتكرار التحيات استفز مشاعر ونوازع بعض الحاضرين.

وفي لحظات الاستجابة للنوازع الطائفية توترت الأجواء، وتعالت الأصوات ولوح البعض بالتهديد ووسط تبادل الشتائم، اختفت الراقصات، خلف الكواليس لمراقبة المشهد عن بعد، لحين هدوء العاصفة ومواصلة النمرة على إيقاع "هالطير كرخي للرصافة اشجابه".

احد المتخصصين بدراسة السلوك لدى الشباب العراقي بعد عام ٢٠٠٣ علق على ما جرى في تلك "الليلة الكشرة" في النادي بأنه يعبر عن انعكاسات وتداعيات خلفتها سنوات العنف والاحتقان الطائفي في نفوس البعض، وهؤلاء، وعلى الرغم من ضعف التزامهم الديني، يندفعون لا شعوريا للدفاع عن قضايا من وجهة نظرهم تكتسب صفة قدسية، حتى داخل الملهى الليلي وبوجود عشرات الراقصات.

أين المشكلة؟ يقول المتخصص إن الادعاء بالتخلي عن الاصطفافات الطائفية والمذهبية ، تعلنه بعض القوى السياسية ، من دون النظر إلى ما يفرزه الواقع من مظاهر ما زالت حاضرة، بوجود آلاف الأسر المهجرة قسرا، الخائفة من العودة إلى منازلها المنتشرة في أحياء متفرقة من العاصمة.

الغريب في الموضوع أن رواد الملهى الليلي اغلبهم من حمايات المسؤولين، وشخصيات أخرى صاحبة نفوذ، وهذه المعلومة أكدها من تحدث للإعلاميين، ولولا إجراءات منع حمل السلاح لحصلت عواقب وخيمة، وربما مواجهة مسلحة بين عناصر حماية المسؤولين، ستفاقم الأزمة السياسية القائمة في العراق، ووقتذاك لا تنفع الوساطات والمساعي الحميدة.

الطرف المستفيد من إثارة الاحتكاك الطائفي الملاهي الليلية المطرب وفرقته الموسيقية وشلة الراقصات، فعندما يصرخ احدهم تحية خاصة لزعيم القائمة الفلانية، يتدافع أنصاره من رواد الملهى لنثر أوراق العملة على الرؤوس، وبصرخة أخرى تشيد بانجازات المسؤول بتحقيق الأمن، ودحر المؤامرة الإقليمية، ترتفع الكؤوس، ويتعالى التصفيق وتنطلق الهلاهل ثم تنثر أوراق العملة مجددا، للتعبير عن مشاعر الفرح بإحباط محاولات المتآمرين، الساعية لتخريب العملية السياسية، وتقويض التجربة الديمقراطية في العراق.

في الملاهي الليلية "عجائب وغرائب" هي حصيلة سلوك متخلف، يغذيه الخلاف السياسي وأكاذيب أطراف سياسية، ادعت القضاء على تداعيات الاحتقان الطائفي بين أبناء المجتمع العراقي، في وقت يبدي البعض استغرابه واعتراضه من وصول طير الكرخ إلى الرصافة .

زوج يحبس زوجته في قبو ويشعل النار بسبب إنجابها البنات

□ الحلة / المدى

المراة أول ضحايا العنف الاسري

منذ خمسة عشر عاما - هو عمر زواج صابرين أحمد - وما أن أنجبت طفلتها الأولى حتى تحولت حياتها إلى جحيم، هذه المرأة التي لم تنجب ولدا، هي تجسيد لمعاناة الزوجات اللاتي يتعرضن للاضطهاد والتعذيب الجسدي والنفسي بلا ذنب.

وتوضح أحمد (٤٢ سنة)، في حديثها لـ"المدى"، أنها أم لخمس بنات، وتضيف "رغم مرور ١٥ عاما على زواجي لكنني ما زلت أعاني القهر الاجتماعي وسوء المعاملة والعنف الأسري بسبب إنجابي البنات".

وتقول: "زوجي وحش، فهو يتفنن بتعذيبي حتى وصل به الأمر إلى أن يستعمل المكواة في تعذيبي كلما أنجبت فتاة"، مضيفة "لقد أذلني وحط من كرامتي وإنسانيتي، بل أنه في إحدى المرات قيدني وحبسني في مكان أشبه بالسرداب داخل المنزل وأشعل النار في محيط المكان عقابا ليّ على إنجاب الإناث وليس الذكور".

وتؤكد أحمد "قدمت شكوى إلى المحكمة، لكن والدتي أجبرتني على التخلي عنها لأسباب اجتماعية وعشائرية لأنها تخاف من كلمة (امرأة مطلقة)".

وتفصح صابرين أحمد عن مخاوفها بالقول: "أخشى على بناتي من هذا الأب، خاصة وإن ابنتي البكر في الرابعة عشرة من عمرها، وأخشى أن تتأثر بما يفعله أباها بيّ".

الباحثة الاجتماعية زهرة فاضل تشير في حديثها لـ"المدى" إلى أن العنف الأسري "حالة شائعة للأسف الشديد في مجتمعنا، وأسباب ذلك متعددة أبرزها تدني الوعي الثقافي والديني وعدم الاطلاع على القوانين والعقوبات المفروضة على هذه الممارسات".

وترى فاضل أن "المرأة كائن ضعيف يحتاج إلى الحماية والأمان الدائم"، مشددة على أن زوج صابرين أحمد وأمثاله من الرجال يجب أن تتم محاسبتهم قضائيا، لافتة إلى أن "الدين حرم العنف ضد المرأة".

وطالبت بضرورة تفعيل دور الشرطة المجتمعية التي تهتم بقضايا الأسرة والعنف الأسري سواء كان موجها ضد المرأة أو الأطفال، مشيرا إلى أن "هذا الأب الذي يعذب زوجته لأنها تنجب فتيات فقط ربما فاته إن إحدى بناته قد تصبح اسما عالميا مثل المهندسة العراقية زها حديد، أو غيرها من النساء المشهورات".

وتطرح قضية صابرين أحمد تساؤلات عدة، أهمها أين هو دور وزارتي حقوق الإنسان وشؤون المرأة، ومنظمات حقوق الإنسان المحلية والعالمية وغيرها من منظمات المجتمع المدني، فضلا عن دور الجهات القانونية والقضائية من مثل هكذا ممارسات؟

23 % من مواطني نينوى بحاجة إلى سكن

□ الموصل / نوزت شمدين

كشفت دائرة إحصاء نينوى أن ٢٣٪ من أهالي المحافظة بحاجة محلة إلى سكن، فيما أكدت منظمة مدنية أن حل هذه المشكلة يعتبر المدخل الرئيس لحل الكثير من المشاكل الأخرى ذات العلاقة. وذكر مدير دائرة الإحصاء نوفل سليمان أن ٢٣٪ من المواطنين في نينوى بحاجة ملحة إلى سكن، جاء ذلك خلال جلسة حوارية عقدتها جمعية (التحرير) النموذجية، شارك فيها العديد من المسؤولين المحليين والأساتذة الجامعيين، فضلاً عن موظفي دوائر معنية، وحضرتها "المدى".

وقال سليمان: إن هذه النسبة التي تقترب من ربع السكان، بحاجة ماسة إلى مد يد العون من خلال توفير السكن الملائم.

فيما أشار عبد العزيز الجربا مدير جمعية التحرير النموذجية، إلى أن السبب الرئيس وراء تبني جمعيته طرح أزمة السكن في هذا التوقيت بالذات، هو أن حل هذه المشكلة يعتبر المدخل الرئيس لحل الكثير من المشاكل الأخرى المرتبطة، مثل التفكك الأسري، وانخفاض مستوى التعليم وتدني مستويات الاستقرار الاجتماعي. وأضاف "وفي نفس الوقت فإن تنظيمنا هكذا فعاليات مدنية ذات طابع حواري بين المسؤولين والمواطنين يهدف لتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة في مجتمع نينوى".

ويبلغ عدد سكان نينوى بموجب عملية الحصر والترقيم التي أعلن عنها مدير إحصاء نينوى في وقت سابق، أكثر من ثلاثة ملايين و ١٠٠ ألف نسمة، وأن مجموع الأسر في نينوى بلغ ٤٢٥ ألفا و ٨٦١ أسرة، ٦٢٪ منها تسكن في المناطق الحضرية، والبقية في المناطق الريفية، وبلغ متوسط حجم الأسرة في محافظة نينوى ٧،٣ أفراد لكل أسرة، في المناطق الحضرية ٧،١ فرد لكل أسرة، وفي الريف ٧،٦.

في مقابل ذلك، فإن تقديرات لمتخصصين تشير إلى حاجة نينوى إلى ما يقرب من ٢٥٠ ألف وحدة سكنية جديدة، وهذا لا يمكن أن يتحقق في القريب العاجل، في ظل البطء الكبير في تنفيذ مشاريع الإسكان، كما حدث مع مشروع الحدباء السكني شمال الموصل، الذي أنجز مؤخراً بعد أكثر من تسعة أعوام من العمل المتلكئ، بكلفة بلغت ٥٧ مليار دينار، ويتكون من ٥٠٤ شقق، موزعة في ثلاثة أنواع من الأبنية الأولى بعدد ٣٦ بناية، والثانية ١٦ بناية، والثالثة في أربع بنايات، مع أبنية خدمية وإدارية.

وهنالك مشروع (الأربجية) السكني، الذي يجري تنفيذه شرق الموصل، ويتألف من ٩١ عمارة، بواقع ٧٨٤ وحدة سكنية، بمساحة ١٥٠ مترا مربعا لكل منها، مع مدرستين ابتدائية وأخرى متوسطة وروضة أطفال، ومسجد ومستوصف صحي، ووحدة لمعالجة المياه الثقيلة وستتولى شركة (كاروان) التركية المتخصصة في البناء العمودي تنفيذ المشروع على مدى سنتين بكلفة ٥٦ مليار دينار.

هذا فضلاً عن استمرار العمل بمشروع مخمور السكني في قضاء مخمور الذي يبعد (١٢٥ كم شرق الموصل)، ويضم المشروع ١٠٧ دور سكنية بكلفة خمسة مليارات و٩٨ مليون دينار.

وعلى النطاق الاستثماري، فإن مشروعا هو الأكبر من نوعه ينفذ حاليا في جنوب مدينة الموصل، يطلق عليه مشروع (عين العراق)، الذي سيؤمن نحو ٢٠ ألف وحدة سكنية.

وبطبيعة الحال فإن مجموع ما ستقدمه هذه المشاريع لا يتجاوز الـ ١٠٪ من الحاجة الفعلية للسكن في نينوى، ولن تتجاوز هذه النسبة، خطط توزيع الأراضي السكنية على الموظفين وشرائح أخرى في نينوى، فضلاً عن الموزعة منها عبر الجمعيات التعاونية، إذ أن معظمها وزع في مناطق خارج التصميم الأساس للموصل، ولن تصل إليها الخدمات قريباً بأية حال، مما يعني أنها ستظل مشاريع إسكان مؤجلة.

النجف تباشر استخدام بطاقة الوقود الالكترونية وتأهيل المحولات الكهربائية

□ النجف / عامر العكايشي

باشرت محافظة النجف إصدار بطاقات وقودية الكترونية لتجهيز المواطنين بمادتي النفط والغاز، لتكون أول محافظة تعتمد هذا النظام، فيما أعلنت حل مشكلة المحولات الكهربائية التالفة.

وقال رئيس لجنة الطاقة في مجلس محافظة النجف طلال بلال لـ"المدى": إن لجنته اقترحت مشروع البطاقة الوقودية الالكترونية قبل عامين على وزارة النفط ولم تتلق أية إجابة في حينها.

وأضاف "بسبب الحاجة الماسة لتنظيم عملية توزيع النفط والغاز على المواطنين، وافقت وزارة النفط على المشروع في بداية العام الحالي، وبعد عرضه على مجلس المحافظة وافق أعضاء المجلس على المقترح بالإجماع". وبين أن هذا النظام سيسهم بتوفير انسيابية عالية في عملية التوزيع والحد من الفساد أو حرمان بعض المواطنين من حقوقهم، إضافة إلى أنه يحافظ على البطاقة التموينية من التلف والضياع بعد أن كانت تستخدم لأغراض توزيع المنتجات النفطية.

وأوضح بلال أنه تم التعاقد مع الشركة الفنية الالكترونية التي تعمل الآن على إصدار البطاقة الالكترونية، مبينا أن العقد يتضمن تجهيز الأعداد الكافية من جهاز قارئ البطاقة الالكترونية منافذ التوزيع، إضافة إلى تجهيز مديرية توزيع المنتجات النفطية بجهاز شحن البطاقة الالكترونية وإعداد قاعدة بيانات رصينة، إلى جانب تدريب عشرة موظفين لمدة شهر من قبل الشركة لضمان ديمومة المشروع وتنمية الموارد البشرية فيه.

وأفاد بأن سعر هذه البطاقة ثمانية آلاف دينار وصالحة للاستعمال لمدة خمس سنوات، لافتا إلى أن "عدد البطاقات الوقودية الالكترونية المنجزة تجاوز ٣٠ ألف بطاقة حتى الآن والشركة مستمرة بالعمل وهي بصدد إصدار أكثر من ٢٥٦ ألف بطاقة وقودية الالكترونية".

وفي سياق منفصل، ذكر رئيس لجنة الطاقة أن "مشكلة المحولات الكهربائية التالفة تم حلها في محافظة النجف بواسطة الورشة الفنية المختصة بالمحولات في دائرة توزيع كهرباء النجف والتي تعمل الآن بشكل جيد". ولفت بلال إلى أن "لجنة الطاقة استحصلت موافقة مجلس المحافظة على تخصيص ٢٤٩ مليون دينار من ميزانية تنمية الأقاليم لهذا المشروع وتمت الموافقة عليه في حينه".

وبين أن "النجف تعاني منذ وقت طويل مشكلة المحولات التالفة، إذ اضطرت دائرة توزيع كهرباء النجف إلى الاستغناء عن العديد من المحولات، ولكن أصبح الآن بمقدورنا إعادة تأهيل هذه المحولات وإعادتها إلى الخدمة".

وعزا بلال أسباب تلف محولات نقل الطاقة إلى عدم الصيانة المستمرة والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي وزيادة الأحمال الناتجة عن الاختناقات في خطوط نقل الطاقة، فضلا عن ارتفاع درجات الحرارة وأسباب فنية أخرى. وأضاف أن "الورشة الفنية المختصة بالمحولات تعمل الآن بشكل جيد ومن المؤمل أن تنجز محولة واحدة كل ثلاثة أيام". وكشف رئيس اللجنة أنه "أصبح بالإمكان تصليح المحولات العاطلة في المحافظات الأخرى والتي كانت تخرج عن الخدمة بسبب عدم إمكانية إصلاحها"، لافتا إلى أن "سعر المحولة والواحدة يتراوح ما بين ١٠ - ٢٠ ألف دولار".

أكد انعكاسها على نوعية وكميات مياه الشرب

مدير ماء ذي قار: نواجه يوميا 15 انقطاعا للتيار الكهربائي

□ الناصرية / حسين العامل

حذر مدير ماء ذي قار من الآثار السلبية المترتبة على انقطاع التيار الكهربائي المتكرر عن الخطوط المغذية لمشاريع الماء الرئيسية في المحافظة.

وأوضح المهندس أحمد حسن لـ"المدى": إن شحة المياه وتأمين الكميات الكافية من مياه الشرب للمناطق والأحياء السكنية، مرتبطان بمدى استقرار التيار الكهربائي المغذي لمجمعات ومشاريع الماء.

وأستبعد إيجاد حلول آنية للمشكلة بالرغم من وجود تنسيق مع دوائر الكهرباء، حسب قوله.

وأشار حسن إلى تعرض الخطوط الحرجة المغذية لمشاريع الماء الرئيسية بالكهرباء إلى ١٥ انقطاعا يوميا، فيما تتعرض مشاريع ومجمعات الماء الأخرى للقطع المبرمج للكهرباء أسوة بالأحياء السكنية.

وبين أن دائرة الماء أخذت بتشغيل مولدات الكهرباء العائدة لها على مدار العام لتلافي الانقطاعات التي غالبا ما تتسبب بانخفاض ضغط الماء في الأنابيب والشبكات ما يؤدي إلى شحة المياه وتلوثها نتيجة تسرب المياه الملوثة إلى شبكة مياه الشرب عبر التكسرات والفتحات الناجمة عن التجاوزات على الخطوط الناقلة وشبكات المياه.

وتابع حسن أن "معدلات تلوث مياه الشرب لا تتجاوز الـ١٠٪ حاليا وهي معدلات وإن كانت تزيد على المعدلات والمواصفات العالمية بـ٥٪ إلا أنها مقبولة في الظروف الحالية التي تواجه فيها دوائر الماء انخفاضا في مناسيب مياه الأنهر المغذية لمجمعات ومشاريع الماء، فضلا عن الانقطاعات المتكررة في التيار الكهربائي".

التعليم العالي تعلن ضوابط نقل الطلبة من أبناء الأساتذة الجامعيين

إطلاق الاستمارة الالكترونية للقبول المركزي في ايلول

□ بغداد / المدى

حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الأول من أيلول المقبل موعدا للتقديم على الاستمارة الالكترونية للقبول المركزي في الجامعات والمعاهد، فيما أعلنت ضوابط نقل الطلبة من أبناء الأساتذة الجامعيين، للعام الدراسي ٢٠١٢ - ٢٠١٣.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة قاسم محمد جبار في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه: إن الوزارة حددت يوم السبت الموافق ٢٠١٢/٩/١ موعدا لتسلم الاستمارة الالكترونية من طلبة السادس الإعدادي الناجحين في الدور الأول أو الثاني، ولغاية يوم الأحد الموافق ٢٠١٢/٩/٣٠، للقبول المركزي في الجامعات والمعاهد للعام الدراسي المقبل.

وتابع أن الوزارة حددت موعد إعلان نتائج القبول المركزي بالأول من شهر أيلول المقبل ولغاية الخامس عشر منه، فيما سيكون موعد تسجيل الطلبة وحسم الاعتراضات الكترونيا ١٦ - من الشهر نفسه، مشيرا إلى أن ٢٠١٢/١١/١ سيكون موعدا لبداية العام الدراسي المقبل لطلبة المرحلة الأولى.

وعلى صعيد متصل، أعلن جبار عن ضوابط نقل الطلبة من أبناء الأساتذة الجامعيين للعام الدراسي ٢٠١٢ - ٢٠١٣، مبينا أن الضوابط "سمحت لأعضاء الهيئة التدريسية من حملة الألقاب العلمية الجامعية (مدرس مساعد، مدرس، أستاذ مساعد، أستاذ)، من منتسبي وزارة التعليم حصراً، والأساتذة في الجامعات والكليات الأهلية المعترف بها، بنقل أبنائهم إلى الدراسة المناظرة في محافظة سكناهم، عدا كليات الطب فتقتصر على حملة لقب أستاذ وأستاذ مساعد".

وأشار إلى أنه يشمل بهذه الضوابط أيضا أبناء أعضاء الهيئة التدريسية المتقاعدين والمتوفين، مضيفا أن التعليمات تضمنت أيضا السماح لابن حامل اللقب العلمي الجامعي اختيار القسم (الفرع) في حالة قبوله حسب مجموعه في المرحلة الأولى فقط في الكلية وسنة القبول نفسها وعن طريق (الكلية/ المعهد)، مضيفا أن التعليمات بيّنت أن أبناء أعضاء الهيئة التدريسية سيتمتعون أما بالنقل وأما باختيار الفرع.

وأفاد جبار بأنه بإمكان تسجيل الطالب في الكلية المنقول إليها مباشرة من دون رجوعه إلى التسجيل في كليته الأصلية ضمن المدة المحددة للنقل، لافتا إلى أن هذه الضوابط لا تشمل الطلبة من أبناء أعضاء الهيئة التدريسية الراغبين في الانتقال بين جامعات المحافظة الواحدة.

واختتم حديثه بالقول: إن ضوابط نقل الطلبة التي ستكون عن طريق قسم القبول المركزي في مركز الوزارة لا تسمح بنقل طلبة المعاهد التكنولوجية إلى المعاهد الطبية لعدم تطابق الدراسة في ما بينهما.

وعلى صعيد منفصل، بحث رئيس جامعة بغداد الدكتور موسى جواد الموسوي، مع نائب رئيس البعثة الاسترالية في بغداد بيت باد، تسهيل قبول الطلبة للدراسة في الجامعات الاسترالية، وتطوير التعاون العلمي والثقافي بين الجانبين.

ونقل البيان عن رئيس جامعة بغداد قوله: إن وزير التعليم علي الأديب، "سيبحث خلال زيارة مرتقبة إلى استراليا، الإفادة من التقدم العلمي للجامعات والمراكز البحثية الاسترالية، من خلال القيام بالبحوث العلمية المشتركة مع الجامعات والمراكز البحثية العراقية، فضلا عن تفعيل مذكرات التفاهم للتعاون العلمي والثقافي بين الجانبين".

وتابع الموسوي أن جامعة بغداد تسعى إلى زيادة آفاق التعاون العلمي والثقافي بين الجامعة ونظيراتها الاسترالية التي تتمتع برصانة علمية، داعيا إلى تسهيل إجراءات قبول الطلبة العراقيين في الجامعات الاسترالية.

من جانبه، أبدى نائب رئيس البعثة الاسترالية في بغداد بيت باد، حرص بلاده على توطيد علاقات التعاون في مجال قطاع التعليم، مؤكدا أن الزيارة المقبلة لوزير التعليم العالي ستكون خطوة مهمة لتعزيز التعاون العلمي بين البلدين.

حفل تخرج للطلبة

الكشف عن مقبرة جماعية في الكوت

□ بغداد / حسين الغزي

اكتشف وزارة حقوق الإنسان عن مقبرة جماعية جديدة في محافظة واسط، تعود إلى الانتفاضة الشعبانية.

وقال الناطق باسم الوزارة كامل أمين لـ"المدى": إن الوزارة اكتشفت مقبرة جماعية جديدة في محافظة واسط، وحددت مكانها وضمتها إلى خارطة المقابر الجماعية التي كشفتها لجان مشتركة في وقت سابق.

وبين أمين أن المعلومات تشير إلى أن عمر المقبرة يعود للانتفاضة الشعبانية التي حدثت ضد النظام المباد عام ١٩٩٠، مضيفا أن العمل جار للكشف عن مقابر جماعية أخرى في محافظتي النجف والمثنى.

يذكر أن وزير حقوق الإنسان محمد شياع السوداني قال لـ"المدى" في وقت سابق، أثناء احتفالية باليوم الوطني لشهداء المقابر الجماعية: إن الوزارة مكلفة بموجب القانون رقم ٥ لعام ٢٠٠٦ بكشف المقابر الجماعية وإخراج الرفات وتحديد هوية الشهداء، للوصول إلى المجرمين ومعاقبتهم.